صاحبا سنن باسناده الى عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكشف
فخذك ولا تنظر الى فخذ حي ولا ميت ذكره في السنن في كتاب الجهاد ورواه الطحاوي في اواخر كتاب
الصلاة باسناده الى علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة ورواه الطحاوي
ايضا في شرح الآثار باسناده الى جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم
فراى فخذ رجل فقال فخذ الرجل من عورته والجواب عن حديث حفصة رضي الله عنها تقول
حدث الطحاوي رحمه الله باسناده الى عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه استاذن
على النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لابس مرط لام المومنين عائذ وقضى له
حاجته ثم خرج ثم استاذن عليه عمر وهو على تلك الحال فقضى اليه حاجته ثم خرج فاستاذن عليه عثمان
رضي الله عنه فاستوى جالسا وقال لعائشة رضي الله عنها اجمعي عليك ثيابك فلما خرج قالت
له عائشة رضي الله عنها ما لك لم تفزع لابي بكر وعمر كما فزعت لعثمان فقال ان عثمان رجل حيي
ليا ولو اذنت له على تلك الحالة خشيت ان لا يبلغ في حاجته قال الطحاوي وهذا اصل
لحديث ليس فيه ذكر الفخذين والجواب عن تسليمهم فالاية فتقول تخصيص
الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه والجواب عن قوله محمد بن المفضل رحمه الله ان
التفاعل انما يصح العمل به اذا لم يكن ثمة نص يخالفه وقد روي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته وكاري بضم الكاف وتخفيف
الميم بعدها الالف بعدها الراء المكسورة وفي اخره ياء ساكنة قرية بخارى اليها ينسب
الشيخ محمد بن الفضل الكاري قوله وفي السوءة قال في ديوان الادب السوءة العورة
واراد بها العورة الغليظة وهي الفرجان لان حرمتهما مجمع عليها وفيما سوى ذلك
اختلاف كما ذكرنا وقال شمس الائمة في شرح الكافي في كتاب الاستحسان في حكم العورة
في الركبة اخف منه في الفخذ ولهذا قلنا من راى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق
ولا يلزمه ان لم يخف ان راه مكشوفا في الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم
قوله ويباح النظر للرجل من الرجل بياح المس يعني اذا كان المس من غير شهوة
ويصرح في التحفة قوله لانهما فيما ليس بعورة سواء الان النظر والمس فيه سواء
فكما يجوز النظر اليه يجوز مسه بغير شهوة قوله قال ويجوز للمراة ان تنظر
من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منها اي من الرجل اي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في

مختصره

مختصره يعني ينظر المراة الاجنبية من الرجل الى بعض ما خلا ما بين السرة والركبة الى الجانب والركبة
لان ذلك عورة وما سواه ليس بعورة فحل لها النظر اليه قال في شرح الكافي وهذا اذا كانت
المراة بحيث لو نظرت اليه لا تشتهيه فاما اذا كانت تشتهيه او كان اكبر رايها ذلك
لم يحل لها النظر اليه لما فيه من خوف الفساد لان الرجل قد يحمل به متجردا عند الحاجة
وتغلب ذلك فلو لم يحل لها النظر اليه لضاق الامر على الناس في ذلك وقال
الولوالجي في فتاواه واما اذا نظرت الى الرجل فوقعت في قلبها شهوة او كان ذلك اكبر
راعها او شكت في ذلك فالمستحب الى بعض بصرها عنه وفي الرجل اذا نظر الى المراة
فوقع شهوة او كان ذلك اكبر رايه او شك يحرم عليه النظر اما اذا كان النظر شهوة
هو الرجل فلان الغالب كثرة شهوة من الرجل فكثرة الشهوة من جانبها تبيت
اشتهاها من حيث الاعتبار وقد وجد من جانب الرجل حقيقة الاشتهاء
والاشتهاء من الجانبين اكثر اطلاقا في الوقوع الى الحرام من الاشتهاء ان يحقق
جانبا من جانب واحد واما اذا كان الناظر شهوة هي المراة فالاشتهاء ان يحقق
من جانبها من حيث الحقيقة لم يعتبر ثابتا من جانب الرجل وبمجرد الشهوة من احد
الجانبين في شيء ما هو حرام دون الشهوة من الجانبين فلهذا قلنا بالاستحباب
في جانب المراة وبالحرمة في جانب الرجل قوله وفي كتاب الخنثى من الاصل
ان نظر المراة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل اليها محارمه يعني على تلك
الرواية لا تنظر المراة من الرجل اي ظهره وبطنه قوله وهو هذه الصفة اي
كان في قلبها شهوة او كان في اكبر رايها انه يشتهي او شك في الاشتهاء قوله
وهذه اشارة الى التحفة بعبارة وقوله لم ينظر قوله ووجه الفرق اي بين الرجل
والمراة حيث كان نظر الرجل حراما وغض بصرها مستحبا وبيان الفرق من
الفقه حقيقة واعتبارا انها لم توجد الشهوة في جانب الرجل اعتبارا ايضا لعدم
غلبة الشهوة قوله قال ويجوز نظر المراة من المراة الى ما يظهر من الرجل ان ينظر
اليه من الرجل اي قال الفقيه ابو الليث في مختصره قال المراة الى ما يجوز للرجل
ان ينظر اليه من الرجل اي قال الفقيه ابو الليث في مختصره قال شيخ الاسلام علي
الدين الاسبيجابي رحمه الله في شرح الكافي وكره بعض الناس قال لانه

Copying is Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)